



الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ٨٦

الجمعة، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الحاضر الرسمية

الرئيس: السيد سرجان كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

أذربيجان كي يعرض مشروع القرار A/62/L.42.

البند ١٣٢ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة

السيد مهديف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): إن

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل الانتقال إلى البند

الصراع الدائر في منطقة ناغورني - كاراباخ وحولها بأذربيجان تاريخاً طويلاً. فقد كانت كاراباخ، بأجزائها الجبلية وأراضيها المنخفضة، المترابطة بعضها ببعض اقتصادياً وسياسياً، على الدوام أقاليم تاريخية لأذربيجان. ومنذ القدم والعصور الوسطى، كان الإقليم جزءاً من دولة كانت معروفة باسم ألبانيا القوقازية، التي وجدت في الفترة ما بين القرنين الرابع والثامن قبل الميلاد في أراضي ما يعرف اليوم بأذربيجان. وفي عام ٣١٣، أعلنت المسيحية بصفقتها دين دولة ألبانيا.

المدرج في جدول أعمالنا، أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/62/657/Add.4، التي يبلغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأنه منذ إصدار رسالته الواردة في الوثائق A/62/657 و Add.1 إلى 3، دفعت الجمهورية الدومينيكية المبلغ اللازم لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة؟

وفي القرن الثامن، اعتنق سكان أذربيجان، بمن فيهم

تقرر ذلك.

غالبية الألبان دين الإسلام. واحتفظ الألبان، الذين كانوا يقطنون في الجزء الجبلي المسمى كاراباخ، بدينهم. وخلال الفترة من القرن التاسع إلى القرن التاسع عشر، كانت كاراباخ جزءاً من دول مختلفة تحت حكم سلالات حاكمة

البند ٢٠ من جدول الأعمال

الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان

مشروع القرار (A/62/L.42)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



”بشأن إعادة توحيد أرمينيا السوفياتية الاشتراكية وناغورني - كاراباخ“.

واستمرت تلك الإجراءات حيثما قامت أرمينيا، بدعم من قوات أجنبية ومشاركة مباشرة من قبل مرتزقة دوليين ومجموعات إرهابية، بعملية عسكرية كاملة، أسفرت عن احتلال منطقة ناغورني - كاراباخ في أذربيجان وسبع مناطق مجاورة لها. وكان الاحتلال مصحوبا بسياسة التطهير العرقي، ونتيجة لذلك أصبح ما يزيد على المليون نسمة من الأذربيجانيين اللاجئين ومشردين داخليا.

ومن باب الاستجابة لاحتلال الأراضي الأذربيجانية والشعور بالانزعاج إزاء الكارثة الإنسانية الصعبة التي نجمت عن طرد ما يربو على مليون من اللاجئين، اعتمد المجلس في عام ١٩٩٣ أربعة قرارات - ٨٢٢ (١٩٩٣)، و ٨٥٣ (١٩٩٣)، و ٨٧٤ (١٩٩٣)، و ٨٨٤ (١٩٩٣) - مطالبا فيها بانسحاب القوات المحتلة، على الفور وبصورة تامة وبلا شروط، من الأراضي المحتلة من أذربيجان وتهيئة الأوضاع الضرورية لعودة المشردين داخليا إلى ديارهم في أمن وكرامة. ولم تنفذ هذه الأحكام حتى الآن.

وبدأت المفاوضات برعاية مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ١٩٩٢. وفي مؤتمر القمة الذي عقدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في لشبونة في عام ١٩٩٦، أوصى الرئيس المشارك لمجموعة مينسك ورئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا آنذاك باتباع المبادئ التالية بوصفها أساسا لتسوية النزاع: السلامة الإقليمية لأرمينيا وأذربيجان وإعطاء أعلى درجة من الحكم الذاتي لناغورني - كاراباخ في إطار أذربيجان وضمن أمن ناغورني - كاراباخ وجميع سكانها. وكانت أرمينيا الدولة الوحيدة التي لم تقبل هذه المبادئ من بين ٥٤ من الدول المشاركة الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

أذربيجان محلية. وبفضل معاهدة ١٤ أيار/مايو ١٨٠٥ التي وقع عليها الخان الأذري الكرخي، إبراهيم خليل، أصبحت كاراباخ تحت الحكم الروسي.

وبعد ذلك، استوطنت جماعات غفيرة من الأرمن في الجزء الجبلي من كاراباخ، حيث ذوّبوا في مرحلة لاحقة الألبان الأصليين، وألغيت أبرشياتهم الأوثوذكسية من قبل السلطات الروسية في عام ١٨٣٦ وحُولت ملكيتها إلى الكنيسة الغريغورية الأرمنية. وواصلت سلالات الألبان العيش في المناطق الأخرى من أذربيجان.

وفي عام ١٩١٨، أعلنت أذربيجان استقلالها، ومسترشدة بمبدأ حسن الجوار، سلمت مقاطعة إرافان بريفان الأذرية إلى جمهورية أرمينيا. وبالرغم من ذلك، طالبت الحكومة الأرمنية التي كانت منشأة حديثا بأراضي أذرية أخرى، بما في ذلك ناغورني - كاراباخ. وفي عام ١٩١٩ قبلت الجمعية الأرمنية رسميا الحكم الأذري على تلك الأراضي.

وخلال العهد السوفياتية، تمتع إقليم ناغورني - كاراباخ الأذري باستقلال سياسي واقتصادي وثقافي وتطور بدرجة أسرع من درجة تطور أذربيجان وأرمينيا ككل.

والنزاع الأرمني الأذري في مرحلته في الوقت الحاضر يرجع إلى نهاية عام ١٩٨٧. وفي أثناء القمع الذي مورس في أرمينيا، قُتل ٢٢٠ وجرح ١٥٤ وطُرد زهاء ٢٥٠.٠٠٠ من الأذريين. وكانت تلك أحدث موجة من موجات ترحيل الأذربيجانيين الذين أقاموا على مر القرون في الأرض التي تسمى في الوقت الحاضر أرمينيا.

وفي وقت مبكر من عام ١٩٨٨، استهلت الحكومة الأرمنية حركة انفصالية في منطقة ناغورني - كاراباخ. وفي عام ١٩٨٩، اعتمد برلمان أرمينيا، في تناقض تام مع دستور اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية، مرسوما بعنوان

ولقد أصبحت بعثة تقصي الحقائق ذات جدوى بفضل اتباع الجمعية العامة لنهج عادل وصحيح لإزاء القلق البالغ الذي يبنته أذربيجان بوضوح.

بيد أن تطورا خطيرا آخر حدث في الأراضي المحتلة. ففي عام ٢٠٠٦، اندلعت نيران كثيفة في الجزء الشرقي من الأراضي المحتلة. ويهدف اتخاذ تدابير شاملة لإطفاء الحرائق، والقضاء على أثر هذه الكارثة البيئية وإعادة تأهيل الأراضي التي تأثرت بالحرائق في أذربيجان، أظهر وفدنا، خلال المشاورات المكثفة، متحملا بروح التوافق، أقصى قدر من المرونة للاستجابة لكل الشواغل. ونتيجة لذلك، اعتمدت الجمعية العامة، في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ القرار ٢٨٥/٦٠ دون تصويت.

واستنادا إلى هذا القرار، قادت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بعثة في الفترة من ٢ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ لتقييم حالة البيئة في الأراضي التي تأثرت بالحريق في منطقة ناغورني - كاراباخ وفي ما حولها. وأكدت البعثة حقيقة اندلاع الحريق، والافتقار إلى معدات سليمة لإطفاء الحرائق على الجانبين كليهما والحاجة إلى مساعدة دولية واقترحت البعثة اتخاذ مبادرات في الأجل القصير والمتوسط والطويل. وفضلا عن ذلك، فإن هذه المقترحات التي كانت ترمي إلى بث الثقة بالإضافة إلى أهدافها النهائية، لم تُنفذ أبدا في الأراضي المحتلة.

وحدث أخطر تطور في الأراضي المحتلة في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٨، عندما انتهكت القوات الأرمنية المحتلة بصورة صارخة نظام وقف إطلاق النار، مما أسفر عن قتل أو جرح ٥ أشخاص على الجانب الأذربيجاني و ٢٧ من الأشخاص على الجانب الأرمني. وبوضوح يرمي هذا الاستفزاز الأرمني إلى تحويل انتباه مواطني البلد عن حالة التوتر الموجودة فيه.

وفضلا عن ذلك، تحاول أرمينيا توطيد الاحتلال وذلك من خلال القيام بأنشطة غير قانونية في الأراضي المحتلة في أذربيجان. ولقد استهلت أرمينيا سياسة وحشية لاستغلال الموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة، ولا سيما مناجم الذهب في منطقة كالباجار، ترمي إلى إشراك شركات فيما وراء البحار في أعمال غير قانونية. وإضافة إلى ذلك، تُزور أرمينيا تاريخ جميع الأراضي المحتلة وتحتل ثقافتها وإرثها المعماري. ولقد تم تدمير الآثار الدينية والتاريخية، والمخطوطات القديمة وغيرها من الممتلكات الفكرية، أو أعيد تشكيلها أو نُهبت أو نقلت.

وفضلا عن ذلك، استهلت أرمينيا سياسة وحشية لتوطين مجموعات غفيرة من السكان الأرمن بصورة غير شرعية في الأراضي المحتلة، الأمر الذي يُعد انتهاكا صارخا آخر للقانون الدولي. وأعرابا عن القلق البالغ الذي شعرت به الجمعية العامة إزاء توطين مجموعات غفيرة في الأراضي المحتلة، أدرجت في جدول أعمالها بندا بعنوان "الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان". ونتيجة للنظر في هذا البند في الجلسة العامة الـ ٦٠ في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أوفدت أول بعثة على الإطلاق لتقصي الحقائق تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى الأراضي المحتلة في أذربيجان، في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

وأكدت بعثة تقصي الحقائق حقائق توطين الأرمن في الأراضي المحتلة. وطلب الرئيس المشارك لفريق مينسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عدم تشجيع توطين المزيد من الأشخاص في الأراضي المحتلة في أذربيجان وحث على عدم إحداث تغيير في التشكيل الديمغرافي للمنطقة، لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى صعوبة الجهود المتزايدة المبذولة لتحقيق تسوية عن طريق التفاوض للتراجع في منطقة ناغورني - كاراباخ وفي ما حولها في جمهورية أذربيجان.

فرغم المفاوضات التي استمرت لأكثر من عقد من الزمن، لم تتم تسوية الصراع، ويسبب هذا الوضع لنا قلقاً بالغاً وإحباطاً وخيبة أمل. والنظر في هذا البند من جدول الأعمال في هذه الجلسة العامة للجمعية العامة لا يعني على الإطلاق أننا نعتزم تغيير شكل المفاوضات بشأن تسوية الصراع. إن السبب الرئيسي لمناقشة البند واتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار هو للتأكيد مجدداً على المبادئ الأساسية لتسوية الصراع؛ وللإعراب عن التأييد للوسطاء وتشجيعهم على تكثيف الجهود التي ترمي إلى التوصل إلى تسوية سلمية للصراع. بموجب قواعد القانون الدولي ومبادئه، لا سيما المتعلقة منها بالسيادة والسلامة الإقليمية؛ ولإعطاء المزيد من الزخم لعملية السلام كي نمنع إمكانية أي جمود أو ركود في المفاوضات. وعلى المجتمع الدولي أن يبعث رسالة واضحة مفادها أنه لن يتم الاعتراف أبداً بالاستيلاء بالقوة على أراضي دولة ذات سيادة وبالوضع الناتج عن ذلك.

ونسمع الكثير من النصائح أنه يجب التفاوض على اتفاق ملائم للطرفين. نحن نرحب أيما ترحيب بإيجاد حل يناسب الطرفين. غير أنه لتحقيق ذلك، يجب أن يكون بين الطرفين قدر من التفاهم المشترك، وهو أساس المفاوضات نفسه. وأذربيجان تلتزم بقواعد القانون الدولي ومبادئه وتعتمد التفاوض على هذا الأساس بالذات.

لقد أقر القانون الدولي قاسماً مشتركاً لحل الصراعات مثل الصراع الذي يدور حول منطقة ناغورنو كاراباخ من أذربيجان. وهذا القاسم هو مبدأ احترام السيادة والسلامة الإقليمية وعدم جواز الانفصال عن دولة من طرف واحد. فلا ينبغي لحق تقرير المصير أن ينتهك السلامة الإقليمية ولا ينبغي اعتباره دعوة إلى الانفصال. ومع الأسف، لا نستطيع أن نستخلص النتائج نفسها من الإجراءات التي تقوم بها أرمينيا، التي تحاول ترسيخ نتائج العدوان والتطهير العرقي.

ومما يؤسف له أن استخدام القوة أصبح طريقة تقليدية لسياسة أرمينيا الخارجية والداخلية، على حد سواء.

ولقد دأبت أذربيجان على إجراء المفاوضات بحسن نية، في حين تستخدم أرمينيا المفاوضات كغطاء لأنشطتها غير الشرعية في الأراضي المحتلة. وعلى النقيض من أهداف المفاوضات، أظهرت أرمينيا سياستها التي لم تتغير "سياسة الأمر الواقع" في ظل احتلال عسكري متواصل.

وصرح سيرج سركيسيان، رئيس جمهورية أرمينيا المنتخب حديثاً، أثناء حملته الرئاسية في مدينة مهري في ٢٤ كانون الثاني/يناير، قائلاً إن من بين المبادئ الأساسية لحسم النزاع بين أرمينيا وأذربيجان، أن كاراباخ لا يمكن أن تكون جزءاً من أذربيجان وينبغي أن ترتبط كاراباخ بأرمينيا. وصرح قائلاً "ومن بين هذه المبادئ، لن نناقش إدارة النزاع". وهذا الموقف الذي تتخذه القيادة الأرمينية ينبغي أن يكون بمثابة إنذار آخر ينم عن النوايا الحقيقية لحكومة أرمينيا.

وترتكز المحادثات على موقف واضح يتمثل في استعادة سلامة أذربيجان الإقليمية وسيادتها الكاملتين اللتين لا غنى عنهما ولا يمكن التفاوض عليهما من الناحيتين القانونية والسياسية، على حد سواء وهما أمران جديران بالدعم في إطار المفاوضات وفي أثناء الإجراءات بشأن مشروع القرار.

وفي المرحلة الأخيرة للتسوية، نتصور منطقة يسودها الأمن والازدهار، ويعيش فيها سكان ناغورنو كاراباخ الأذربيون والأرمن في جو من الصداقة والأمن ضمن جمهورية أذربيجان. ولكي نصل إلى تلك النقطة، نحتاج إلى القضاء على آثار الصراع، يجب أن تغادر قوات الاحتلال الأراضي المحتلة، وأن يعود الناس المشردون داخلها إلى أماكنهم الأصلية واستعادة خطوط النقل والاتصالات.

ولا يمكن كذلك قبول الحجة التي مفادها أن مشروع القرار أحادي الجانب وليس في الوقت المناسب. إنه ليس كذلك ولن يكون، لأن إعداده تم وفقا للقانون الدولي، وهو من ثم، يتسم بالنزاهة. لقد جاء مشروع هذا القرار نتيجة للظروف السائدة على الصعيدين الإقليمي والدولي، التي زادت من قلقنا إزاء وضع عملية التسوية. ولذلك، مشروع القرار ذو صلة وثيقة بالموضوع وجاء في الوقت المناسب.

وسوف يقوم مشروع القرار بدور هام في إيقاظ أرمينيا، التي ما زالت تتمتع بالإفلات من العقاب وأصبحت معتادة على هذه البيئة التي تتسم بالتساهل. إنه يهدف إلى إقناع أرمينيا بإعادة المجتمع الدولي وموقفه. وستكون هناك نتائج عكسية لموقف الدول التي ترفض تأييد مشروع القرار، إذ أن ذلك سيفسر في يريفان بأنه مؤشر على أنها تستطيع مواصلة سياستها التدميرية.

إن أذربيجان تقدّر موقف المجتمع الدولي، الذي يؤيد تأييدا قاطعا السلامة الإقليمية لأذربيجان. وتؤمن أذربيجان إيماناً راسخاً بأن هذا المنعطف الهام في عملية إصلاح الأمم المتحدة، ستبرهن فيه الجمعية العامة، باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة، مرة أخرى أهميتها وصلاحياتها للتعامل مع أي مسألة تتعلق بصون السلم والأمن وسوف تعبر عن موقفها وتعالج المسألة المثيرة للقلق.

إن النظر في البند ليس فقط بشأن التصويت على مشروع القرار. إنه ليس حتى بشأن التعبير عن الدعم السياسي لمخاوف أذربيجان. إنه من أجل تعزيز مبادئ القانون الدولي وقواعده. إنه يتعلق بدعم جميع الدول التي قد تتعرض سيادتها وسلامتها الإقليمية للخطر في أي وقت في هذه الفترة الحرجة والصعبة في العلاقات الدولية.

ومن ناحية أخرى، لا نرى أي احتمالات لمواصلة المفاوضات في بيئة تتسم بالغموض القانوني، حيث ما تسمى بالظروف والحقائق الناجزة هي النقاط المرجعية المقترحة. ويساورنا بالغ القلق بل والفرع من عدم وجود مقترحات من رئيسي مجموعة مينسك بخصوص حل المسائل الحيوية المتعلقة بتحرير جميع الأراضي المحتلة وعودة السكان الأذربيجانيين إلى ناغورنو كاراباخ، وتلك خطوات لا مفر منها لاستعادة سلامة أذربيجان الإقليمية. فلا يحق لرئيسي المجموعة أن ينحرفا عن مبدأ السلامة الإقليمية من أجل حيادهما المقيت.

وفيما يتعلق بالحياد، يستعمل هذا الموقف بكثرة عندما يتعلق الأمر بهذه المسألة. غير أن هذا الحياد ليس موقفا بل هو عدم اتخاذ موقف، أو بالأحرى محاولة لطمس الإرادة السياسية بالكامل من أجل اتخاذ الموقف، الذي لا يعني الانحياز إلى طرف دون الآخر، بل الانحياز إلى طرف القانون الدولي. لا يمكن أن يكون هناك حياد عندما تنتهك قواعد القانون الدولي.

إننا لم نقوم ولن نقوم أبدا بمهمة صياغة مشروع مقبول لدى أرمينيا التي لا تظهر حتى همسة من الاستعداد للتخلي عن مزاعمها الإقليمية غير المشروعة في أذربيجان والتي لا معنى لها. لقد ارتكزنا في مشروع قرارنا على قواعد القانون الدولي ومبادئه وعملا بمفهوم التسوية، أيدها مرارا رئيسا مجموعة مينسك والتي تكفل عودة السكان إلى أراضيهم وتقرر الوضع القانوني لمنطقة ناغورنو كاراباخ ضمن أذربيجان، مع المشاركة المباشرة وعلى قدم المساواة للجماعتين الأذربيجانية والأرمنية المقيمتين هناك.

إننا لا نستطيع قبول القول الذي يذهب إلى أن القرار سوف يؤدي إلى تدهور العلاقات الأرمنية - الأذربيجانية، لأنه ببساطة من المستحيل أن يحدث ذلك لشيء ليس موجودا كي يتدهور.

دائما على استعداد لاتخاذ جميع الخطوات التي تسهم في التوصل إلى حل سلمي للصراع.

ويدعو الاتحاد الأوروبي الطرفين المعنيين إلى تجنب الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة التوترات وتقويض جهود الوساطة الجارية.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): قدم الممثلون على المستوى السياسي لفرنسا، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة، بصفتهم رؤساء مشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمعنية بصراع ناغورني كاراباخ، اقتراحا مشتركا بمجموعة من المبادئ الأساسية للتسوية السلمية لصراع ناغورني كاراباخ إلى الجانبين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، على هامش اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مدريد. وترتكز تلك المبادئ الأساسية على أحكام وثيقة هلسنكي الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، بما فيها تلك المتعلقة بالامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها، والسلامة الإقليمية للدول، وتساوي الشعوب في الحقوق، وحققها في تقرير المصير. ويشتمل الاقتراح المقدم إلى الجانبين في مدريد على صفقة متوازنة من المبادئ التي هي الآن قيد التفاوض. واتفق الجانبان على ألا يتم الاتفاق على أي عنصر إلى أن يتفق الطرفان على جميع العناصر.

ولسوء الطالع، لا يبرز مشروع القرار المطروح علينا اليوم بصورة انتقائية، سوى بعض تلك المبادئ دون غيرها، ودون أي مراعاة لاقتراح الرؤساء المشاركين بما فيه من توازن بكامله. وبسبب هذا النهج الانتقائي، لا بد أن تعارض البلدان الثلاثة التي تشارك في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مشروع القرار المتعدد الأطراف هذا. وتكرر هذه البلدان تأكيد أن أي تسوية سلمية وعادلة ودائمة لصراع ناغورني كاراباخ تتطلب حولا

إن الدول الأعضاء بتأييدها لمشروع القرار، سوف تؤكد فعلا مواقفها المعلنة فيما يتعلق بالالتزام بقواعد القانون الدولي ومبادئه كأساس للنظام العالمي والعلاقات فيما بين الدول. وستبدي الدول الأعضاء باتخاذها هذه الخطوة، احترامها اللازم لأسس العلاقات الودية بين الدول وقواعدها.

هناك اليوم حوالي مليون لاجئ أذربيجاني ينتظرون موقف الأمم المتحدة بفارغ الصبر. وقبل اتخاذ أي إجراء بشأن مشروع القرار، أهيب بالدول الأعضاء أن تفكر في عشرات الآلاف من اللاجئين الذين عاشوا أكثر من عقد في خيام في العراء. إنهم محرومون من المياه النقية والطعام الساخن. وتضع النساء أطفالهن في سيارات الأجرة. ويترعزع جيل بأكمله في مخيمات اللاجئين. والرضع محرومون من أمهاتهم، والنساء محرومات من الأمومة. فهؤلاء الناس يعيشون في ظروف بائسة، ومحرومون من السعادة البشرية العادية. فكروا فيهم قبل اتخاذ أي إجراء.

السيدة ستيجليك (سلوفينيا) (تكلمت بالانكليزية): إن الاتحاد الأوروبي يعترف بحق الدول الأعضاء في عرض المسائل على الجمعية العامة للنظر فيها، رهنا بأحكام ميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي للجمعية العامة.

ومع ذلك، يرى الاتحاد الأوروبي أن مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ينبغي أن يكون لها دور الصدارة في حل الصراع في ناغورنو كاراباخ. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما الجهود التي تبذلها مجموعة مينسك للتوصل إلى تسوية سلمية وعادلة ودائمة. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا دعمه، بدون استثناء، لجميع المبادئ المنصوص عليها في إطار مجموعة مينسك ويقدر آراء رئيسي المجموعة.

إن تسوية مسألة ناغورنو كاراباخ عنصر هام في سياسة الجوار التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي وتبرز بصورة واضحة في خطط عمله ذات الصلة. وفي هذا الشأن، نحن

(١٩٩٣)، و ٨٨٤ (١٩٩٣) باقية، لسوء الطالع، دون تنفيذ حتى الآن، مما يشكل تهديدا مستمرا للسلام والاستقرار في المنطقة. وأكدت تلك القرارات من جديد سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية وكذلك سيادة الدول الأخرى في المنطقة وسلامتها الإقليمية؛ وأكدت من جديد حرمة الحدود الدولية وعدم جواز استعمال القوة للاستيلاء على الأرض؛ وطالبت وفقا لذلك بانسحاب القوات المحتلة جميعها من الأراضي المحتلة في أذربيجان.

وما فتئ الصراع بين أرمينيا وأذربيجان محط اهتمام الجهود الدبلوماسية وغيرها من الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية. ويتضمن ذلك عملية السلام في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي وضعت ثلاثة مبادئ للتسوية، وهي السلامة الإقليمية لأرمينيا وأذربيجان؛ وأعلى درجة من الحكم الذاتي لمنطقة ناغورني كاراباخ داخل أذربيجان؛ وكفالة الأمن للمنطقة وكامل سكانها.

ولمنظمة المؤتمر الإسلامي أيضا موقف ثابت، طويل الأمد، وقائم على المبادئ تجاه اعتداء جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان. ويرد ذلك الموقف القائم على مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، وعلى كامل دعمنا للموقف العادل لجمهورية أذربيجان، في إعلانات وبلاغات وقرارات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة على صعيدي القمة والوزراء.

وكررت الدورة ٣٤ لوزراء خارجية المؤتمر الإسلامي، المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٧ في إسلام أباد، والاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ في نيويورك، إدانة استمرار اعتداء أرمينيا على سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية، الذي يشكل انتهاكا صارخا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وطالب الوزراء بانسحاب قوات أرمينيا الفوري والكامل وغير المشروط من جميع الأراضي

توفيقية لابد منها فيما بين الطرفين، تستند إلى مبادئ السلامة الإقليمية، وعدم استعمال القوة، وتساوي الشعوب في الحقوق، فضلا عن مبادئ القانون الدولي الأخرى.

وفي حين أن البلدان الثلاثة التي تشارك في رئاسة مجموعة مينسك ستصوت معارضة مشروع القرار الانفرادي هذا - الذي يهدد بتقويض عملية السلام - فإنها تؤكد من جديد دعمها لسلامة أذربيجان الإقليمية، ومن ثم فإنها لا تعترف باستقلال ناغورني كاراباخ. وفي الوقت الذي حدثت فيه صدمات خطيرة على امتداد خط الاتصال، بما ترتب على ذلك من خسارة في الأرواح، يجب أن يمتنع الجانبان كلاهما عن الأعمال الانفرادية والمتطرفة، سواء على طاولة المفاوضات أو في الميدان.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): كما ذكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية من فوره، باسم البلدان المشاركة في رئاسة مجموعة مينسك، ستصوت فرنسا، بالإضافة إلى الرئيسين المشاركين الآخرين، معارضة مشروع القرار الذي قدمته أذربيجان من جانب واحد. ويود بلدي في الوقت ذاته أن يؤكد من جديد تأييدنا التام للموقف المشترك للاتحاد الأوروبي بشأن مسألة صراع ناغورني كاراباخ، كما قدمته سلوفينيا.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بأن أتكلم باسم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

نحن نقدر عقد هذه الجلسة للجمعية العامة للنظر في الحالة في أراضي أذربيجان المحتلة. وتثير هذه المسألة القلق على الصعيد الدولي، وهي أيضا مدرجة في جدول أعمال دورة الجمعية العامة هذه. كما أن الصراع في منطقة ناغورني كاراباخ في أذربيجان وفيما حولها مدرج أيضا في جدول أعمال مجلس الأمن، الذي ما برحت قراراته ٨٢٢ (١٩٩٣)، و ٨٥٣ (١٩٩٣)، و ٨٧٤

بالتزام أذربيجان في ذلك الصدد بالحل السلمي. وينبغي عدم السماح بضيق ما كرس لهذه المسألة من وقت وجهد وموارد طوال ما يزيد على عقد من المفاوضات. ويجب على المجتمع الدولي، من أجل تعزيز احتمالات السلام، أن يواصل دعم عملية السلام وأن يقود المفاوضات بعيدا عن العقبات وعن أي جمود محتمل.

ويتضمن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/62/L.42 المبادئ والأهداف والمواقف المذكورة من قبل. ويتسق مشروع القرار مع القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، فضلا عن موقف منظمة المؤتمر الإسلامي. وهو بالتالي يحظى بالتأييد الكامل من منظمة المؤتمر الإسلامي. ويحدونا الأمل في أن تسهم هذه المناقشة واعتماد مشروع القرار في دعم وتكثيف الجهود الدولية للوساطة الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية ودائمة للصراع وفقا لقواعد القانون الدولي ومبادئه.

وأود أن اختتم بياني بالتأكيد مجددا على الدعم التام والتضامن الكامل لمنظمة المؤتمر الإسلامي مع الجهود التي تبذلها حكومة أذربيجان وشعبها للدفاع عن بلدهما ولتحقيق استعادة السيادة الكاملة لأذربيجان وسلامة أراضيها.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): تعلن أوغندا تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل باكستان بالنيابة عن مجموعة نيويورك للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

إن أوغندا تؤمن إيمانا راسخا بالتسوية السلمية للمنازعات، فضلا عن أنها مؤيد قوي لمبادئ حرمة سيادة الدول ولاحترام حدودها الإقليمية وفقا لمبادئ وأسس ميثاق الأمم المتحدة. وأي خروج عن تلك المبادئ لا بد أن يكون قائما على أساس القانون الدولي. ونرى أنه لا يوجد أي مبرر للخروج في الحالة الراهنة. لقد ظلت أذربيجان ضحية.

المحتلة في أذربيجان. وطالبوا بالحل السلمي للصراع على أساس احترام السيادة الإقليمية وحرمة الحدود المعترف بها دوليا.

وأيدت منظمة المؤتمر الإسلامي أيضا جهود حكومة أذربيجان الرامية إلى إزالة العقبات التي تعترض سبيل عملية السلام، مثل النقل غير القانوني لمستوطنين يحملون جنسية أرمينيا إلى الأراضي المحتلة، وممارسات التغييرات المصطنعة الجغرافية والثقافية والديمقراطية، والنشاط الاقتصادي غير القانوني، واستغلال الموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة لأذربيجان. وطالبت منظمة المؤتمر الإسلامي بأن توقف أرمينيا تلك الأنشطة وأن توقف التدمير المستمر لتراث أذربيجان الثقافي والتاريخي، بما في ذلك الآثار الإسلامية. وتشعر منظمة المؤتمر الإسلامي أيضا بعميق الأسى إزاء محنة ما يزيد على مليون من سكان أذربيجان المشردين واللاحقين من الأراضي المحتلة، وتطالب بتهئية الأحوال التي تسمح بعودتهم إلى ديارهم في أمن وشرف وكرامة.

وأعلنت منظمة المؤتمر الإسلامي بوضوح أن الأمر الواقع لا يمكن أن يكون أساسا لأي تسوية. ولهذا نشعر بعميق القلق إزاء جهود أرمينيا لتوطيد الوضع الراهن القائم على الاحتلال، بما في ذلك بصفة خاصة سياستها الرامية إلى مواصلة التوطين غير القانوني لسكان من أرمينيا في الأراضي المحتلة، الشيء الذي يقوض احتمالات التسوية التفاوضية وبمس بها. ومما يثير القلق البالغ أيضا الحرائق الواسعة الانتشار التي نشبت في حزينان/يونيه ٢٠٠٦ في الأراضي المحتلة، والتي ردت عليها الجمعية العامة باتخاذ القرار ٢٨٥/٦٠ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بدون تصويت.

وفي إطار التسوية السلمية للصراع، تدعم منظمة المؤتمر الإسلامي أنشطة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمشاورات الثنائية المعقودة بين الطرفين. ونتوقع من الطرفين أن يتفاوضا بحسن نية؛ ونرحب

جهود المجتمع الدولي لتشجيع التوصل إلى تسوية سلمية لمسألة ناغورني - كاراباخ. والحالة في ناغورني - كاراباخ حالة معقدة وحساسة. وهي لا تؤثر بصورة مباشرة على العلاقات بين أذربيجان وأرمينيا فحسب، بل تؤثر أيضا على السلام والاستقرار في منطقة القوقاز بأكملها.

إن الصين تدافع دائما عن تسوية المنازعات بين البلدان على أساس المفاوضات المباشرة. وتأمل الصين أن يواصل البلدان المفاوضات وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وفي إطار عملية مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بغية إيجاد خطة مقبولة بشكل متبادل للتسوية. والصين تؤيد روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا - وهم الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك - في جهودها المستمرة للاضطلاع بدور بناء. كما تأمل الصين أن تبذل تلك البلدان الثلاثة المزيد من الجهود للتوفيق بين مواقف البلدين المعنيين وجمع الأطراف من أجل إقامة حوار جدي ومعقد، بغية زيادة الثقة المتبادلة بتسوية النزاع من أجل التمكن من التوصل إلى فتح في المفاوضات.

إن تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أذربيجان وأرمينيا ومنطقة القوقاز بأكملها يصب في مصلحة جميع الأطراف. ويحدونا الأمل في أن تواصل الأطراف المعنية التحلي بضبط النفس وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات قد تؤدي بصورة إضافية إلى تعقيد الحالة وزيادة حدة التوترات.

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالانكليزية): لقد أعلنت تركيا تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل باكستان بالنيابة عن مجموعة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وبالتالي سأحاول أن أتكلم بإيجاز وأكتفي بالتطرق لبعض النقاط الأساسية التي استرشدنا بها في اتخاذ موقف بشأن مشروع القرار المعروض علينا.

ولذلك فإن أوغندا تؤيد مشروع القرار هذا، الذي يتماشى أيضا مع قرارات مجلس الأمن. وستصوت أوغندا مؤيدة له.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): مرة أخرى تركّز مناقشة اليوم انتباه المجتمع الدولي على مشكلة الصراعات المطولة في أراضي أذربيجان، وجمهورية مولدوفا وجورجيا. وما زالت تلك الصراعات تشكل عوائق كبرى أمام التطور الديمقراطي والاقتصادي لتلك الدول. ونحن على ثقة بأن النظر في تلك المسائل يقع في نطاق اختصاص الجمعية العامة ومجلس الأمن. والأمر البالغ الأهمية هو أن يواصل المجتمع الدولي اتخاذ خطوات عملية للمساعدة على تسوية الصراعات المطولة في البلدان التي أشرت إليها، على أساس الاعتراف غير المشروط بسلامة أراضي تلك الدول.

ونؤمن بأن كل واحد من تلك الصراعات له تاريخه الخاص وطابعه. وبالتالي يمكن أن تكون آليات تسويتها آليات مختلفة. ولكن ينبغي للآليات أن تقوم بشكل صارم على أساس الأولوية الواضحة المتمثلة في التمسك بحقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، ترفض أوكرانيا بقوة المحاولات الرامية إلى ربط حالة كوسوفو بالصراعات الدائرة في أراضي أذربيجان وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

إن أوكرانيا تؤيد باستمرار مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بتسوية الصراع في ناغورني - كاراباخ. ونلاحظ أن إمكانية عملية مينسك لم يتم استنفادها. ونناشد أذربيجان وأرمينيا إبداء المرونة وعدم تقويض احتمالات التوصل إلى تسوية للصراع في ناغورني - كاراباخ.

السيد ليو زهين (الصين) (تكلم بالصينية): تشعر الصين بقلق كبير حيال مسألة ناغورني - كاراباخ. والصين تحترم وتؤيد سيادة أذربيجان وسلامة أراضيها. وتؤيد الصين

وأخيراً، إننا قد قيّمنا جوهر مشروع القرار وتحققنا من أنه يشمل ما يكفي من المبادئ والمقاييس الأساسية التي تم تحديدها كأساس لتسوية الصراع. وفي ذلك الصدد أيضاً، نعتقد أن مشروع القرار يعالج بصورة كافية جوهر المأزق قيد النظر. والمشكلة التي نناقشها اليوم هي في آخر المطاف مشكلة احتلال أساساً. فإن نحو ٢٠ في المائة من الأراضي الأذربيجانية ما زالت تحت الاحتلال. وليس من غير اللائق بتاتا أن ندعو إلى احترام السلامة الإقليمية لذلك البلد أو عودة الأشخاص المشردين داخلياً. وبطبيعة الحال، وعلى غرار أي مشروع قرار آخر، قد يكون النص خضع لبعض التعديلات التحريرية، غير أنه، في مجمله، لا يحتوي على أي عنصر يمكن أن يعتبر مُضراً بتسوية الصراع.

وتركيا باعتبارها جارة لجاني الصراع، فهي مهمة على نحو خاص بالإسهام في التوصل إلى تسوية سلمية لهذا الصراع الذي طال أمده، وفقاً لمعايير ومبادئ القانون الدولي. وبالتالي، ندعم دعماً راسخاً أي مبادرة تسهم في تحقيق ذلك الهدف الأسمى. ولذلك، وباعتبارنا عضواً في مجموعة مينسك، نلتزم التزاماً شديداً بالنجاح المبكر لتلك العملية، التي ينبغي أن تظل الصيغة الوحيدة لمفاوضات السلام. ولذلك السبب أيضاً، نود أن يؤدي اعتماد مشروع القرار اليوم إلى إعادة تنشيط وتعزيز تلك العملية التي لا غنى عنها.

السيد مارتيروسييان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية):

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السفير وولف، ممثل الولايات المتحدة، على البيان الذي أدلى به بالنيابة عن رئيسي مجموعة مينسك. وعلى غرار الرئيسين، ستصوت أرمينيا معارضة مشروع القرار هذا. ونفعل ذلك لعدد من الأسباب.

أولاً، لم يسبق أن عُرض مشروع قرار على التصويت دون إجراء أي مشاورات بين الأطراف المعنية.

أولاً، ونظراً لآراء القوية على كلا الجانبين، فإننا نظرننا بعناية فيما إذا كانت الجمعية العامة هي المنبر المناسب لمناقشة المسألة قيد النظر. نعم، وفعلاً، هناك عملية مستمرة للسلام في إطار مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولاحظنا الشواغل المتمثلة في أن مسار الأمم المتحدة قد يسبب انحرافاً. ولكن لا ننسى أيضاً أن أسس هذه العملية قائمة فعلاً على أساس المثل والمبادئ ذاتها الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي نعجز عن فهم كيف يمكن الآن للأمم المتحدة، وهي الضامن الأولي للسلام والاستقرار الدوليين، أن تعطل عملية ساعدت على إيجادها في المقام الأول. وعلى العكس، يمكن للمنظمة أن تعطي زخماً وطاقاً جديدين لعملية مينسك. وبالتالي نناشد الجميع أن ينظروا إلى مشروع القرار هذا بوصفه وسيلة لتحقيق تلك الغاية، وبذلك تحويله إلى فرصة بدلاً من صرف الأنظار. ومن المؤكد أننا ننظر إليه بتلك الطريقة، ويحدونا الأمل في أن تبقى جميع الأطراف المعنية ملتزمة بإنجاح جهود السلام المستمرة في إطار مجموعة مينسك.

ثانياً، إننا نظرننا في توقيت مشروع القرار وما إذا كان من الأفضل تقديمه في وقت مبكر أو لاحقاً. وفي ذلك السياق، استمعت بعناية للذين جادلوا بأن الخطة التي اقترحها مؤخراً الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك ما زال يتعين أن تناقشها الأطراف وأن مشروع القرار هذا قد يشوش على تقييم الأطراف للأمر بإدخاله عنصراً جديداً في المسألة. ومع الاحترام الواجب لهذا الرأي، فإنني اختلف معه. وإذا كان هذا بالفعل وقت حرج في عملية مينسك التي تعد بتحقيق طفرة - ونحن نريد أن نؤمن بأن الأمر كذلك بالتأكيد - فلن تكون هناك فرصة أفضل لتقديم دعمنا من خلال الإعراب على نحو راسخ عن التزامنا بالتسوية المبكرة والسلمية لهذا الصراع - الذي دام، بالمناسبة، أكثر من ١٦ سنة.

ومن شأن مشروع القرار هذا أن يأتي بنتائج عكسية. فهو يدعو إلى الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات المسلحة. وإذا كانت أذربيجان منشغلة بالسلم والأمن في المنطقة، أتساءل عن الفراغ الأمني الذي سينشأ بعدئذ. ومن سيتحمل المسؤولية عن أمن شعب ناغورني - كاراباخ، الذي ترهن حياته ووجوده اليوم بوقف هش لإطلاق النار، تحافظ عليه تلك القوات المسلحة ذاتها، في غياب الغطاء الدولي؟

ويدعو مشروع القرار إلى الحكم الذاتي في إطار أذربيجان. وقد أصبح ذلك مستحيلا قبل ٢٠ سنة، وليس ممكنا الآن. وهل يعتقد أي منا فعلا أنه يمكن الرجوع إلى حالة كان فيها أمن الأقلية الأرمنية معرضا للخطر بصورة واضحة؟ وقد أبان المجتمع الدولي عن فهمه لذلك في مختلف الصراعات العرقية في جميع أنحاء العالم، وتنازلت حكومة أذربيجان عن حقها في حكم شعب اعتبرت من مواطنيها عندما شنت حربا عليه قبل ٢٠ سنة. وكان سفير أوغندا صائبا تماما عندما قال إن أذربيجان كانت ضحية. أجل، إن أذربيجان ضحية، لكنها ضحية لسياساتها. فالأرمن لن يعودوا أبدا للحالة التي كانت سائدة سابقا.

ويطالب مشروع القرار الأطراف بالالتزام بالقانون الدولي. وماذا عن الالتزام بعدم استخدام القوة، وبالتسوية السلمية للنزاعات، وغير ذلك من الأحكام الأخرى الواردة في وثيقة هلسنكي الختامية؟

ويتحدث مشروع القرار عن أراض ولاجئين. وكيف سيتم حل نتائج الصراع تلك إن لم يعالج سببه الأصلي؟ إن اللاجئين والأراضي مشكلتان أوجدتهما أذربيجان عندما شنت حربا ضارية على شعب تزعم أنه يمثل مواطنيها ذوي السيادة. ولن يتم إحقاق الحق فيما يتعلق

ولا يمكن تنفيذ مشروع القرار دون إجراء مثل هذه المناقشة والمداولة. وبالتالي، فالطريقة التي طُرح بها مشروع القرار تتجاهل، على نحو مثير للسخرية، المبادئ الأساسية لهذه المنظمة الدولية وجميع المنظمات الدولية الأخرى.

ويحيلني ذلك إلى نقطتي الثانية، وهي، أن صائغي مشروع القرار لم يقصدوا أبدا تشجيع أو تيسير المناقشة. ويمثل هذا المشروع ببساطة وسيلة لمنح أذربيجان قطعة ورق تضم قائمة بما تتمناه من نتائج غير واقعية. ولو كانت النية فعلا هي الإسهام في نجاح المفاوضات الجارية، لاهتمكت أذربيجان بكل طاقتها، وعلى نحو حدي، في صيغة التفاوض القائمة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بدلا من السعي إلى إحالة المسألة على هذا المحفل.

وبعد أن أضفت أذربيجان طابعا عسكريا على هذا الصراع، قبل ٢٠ سنة، نشبت حرب شاملة بين ذلك البلد وأرمن ناغورني - كاراباخ. وكان هناك آلاف القتلى ونحو مليون لاجئ، فضلا عن فقدان الجانبين لأراض. واليوم، هناك وقف لإطلاق النار تستمر المحافظة عليه بصورة تلقائية، وهناك مفاوضات تحت إشراف مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعلى الرغم من ذلك ومن المحاولات الأخرى التي قامت بها أذربيجان لتحويل عملية السلام عن مسارها، فإن تلك المفاوضات تحرز تقدما فعليا. وهناك اليوم وثيقة تفاوض مطروحة على الطاولة تتناول جميع المسائل الأساسية - وعلى رأسها تحديد مركز ناغورني - كاراباخ في المستقبل. وقدمت فرنسا وروسيا والولايات المتحدة الصيغة الأخيرة للوثيقة إلى الجانبين، قبل أربعة أشهر فقط، في الاجتماع الوزاري الذي عقدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمديره. غير أن أذربيجان قد تقوض هذه العملية بتقدم مشروع قرار يتجاهل الترتيبات التي تم الاتفاق عليها والحقائق القائمة.

الصفحة الثالثة من الوثيقة تقوم على ثلاثة بنود أساسية:، استفتاء يجريه أبناء شعب ناغورني كاراباخ لتحديد مركزهم؛ القضاء على كل نتائج الصراع، بما في ذلك عودة جميع اللاجئين والأراضي؛ وأخيرا وليس آخرا، البنود المتعلقة بكفالة تنفيذ الاتفاق تنفيذا كاملا. وقد تم الاتفاق على تلك المبادئ الأساسية، ولا يزال يتعين التفاوض على التفاصيل وأساليب العمل فقط.

والشيء الواضح أن هناك عملية تقرّ بأنه يجب التوصل إلى التسوية النهائية بموافقة جميع الأطراف وليس عن طريق قرار عشوائي يمثل مجرد رغبات أحد الأطراف.

كما أود أن أبدي بعض الملاحظات بشأن البيان الذي أدلى به ممثل أوكرانيا. فأنا لم أفهم إن كان لكوسوفو أي علاقة بهذا القرار. وأرمينيا مهتمة بكوسوفو، لأن لدينا مصالح فيها، وبينت كوسوفو أن مبدأ تقرير المصير لا يزال صالحا في القرن الحادي والعشرين. لكنني أود أنؤكد لجميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة أن أرمينيا لم تستغل قط قضية كوسوفو بوصفها سابقة. وعلاوة على ذلك، لقد بينا أننا مستعدون للعمل بشأن وثيقة تنصّ على أن كل صراع مختلف، وأن كل صراع يقتضي دراسة وقرارا منفصلين، وعلى أن أرمينيا، في نهاية المطاف، لا تنظر إلى كوسوفو بوصفها سابقة.

إن مشروع القرار هذا هو محاولة فاشلة لتحديد نتائج المحادثات مسبقا. وليست هذه هي الطريقة التي يُتوقع أن يتصرف بها الأعضاء المسؤولون في المجتمع الدولي حيال مهمة شاقة، لكنها مثمرة لتحقيق الأمن والاستقرار لشعوبنا ومناطقنا وعالمنا.

وجد الرؤساء المشاركون، وهم الوسطاء المعتدلون والمسؤولون في هذا الصراع - أن هذا القرار لا يساعد محادثات السلام. وأطلب إلى الجمعية ألا تؤيد أرمينيا، لكن

محصير أراضيها وأراضيها ولاجئينها ولاجئينها إلا عندما يتم حل السبب الأصلي.

وأجدي مضطرا إلى الإدلاء ببعض التعليقات على البيان الذي ألقاه ممثل باكستان بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي. لست بحاجة إلى القول بأنه كان للأمر من علاقة قديمة وعميقة مع أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي - وقد ربطتنا مع بعضهم علاقة أوثق من علاقتنا بمجارتنا أذربيجان. ومما يزعجنا فعلا أن أذربيجان تمدّ اليوم عددا كبيرا من أعضاء تلك المنظمة الموقرين بمعلومات خاطئة وتخدعهم. وإذا كان أعضاء تلك المنظمة يؤمنون بأنه من واجبهم مساندة أذربيجان فيما يتعلق بمشروع القرار هذا، فذلك قرارهم. غير أنه من مسؤوليتي أن أعيد الأمور إلى نصابها بالنسبة لأولئك الذين سيحكمون على مشروع القرار هذا بصورة موضوعية. وبما أننا دبلوماسيون، فلن استخدم سوى كلمتي "معيب" و "مضلل" لوصف البيان الذي تم الإدلاء به بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

واسمحوا لي أن أقرأ من وثيقة التفاوض على النحو الذي قدمها به إلينا وزراء خارجية فرنسا وروسيا ونائب وزير خارجية الولايات المتحدة شخصا.

وتبدأ الوثيقة على النحو التالي:

"بالإشارة إلى الأحكام الواردة في إعلان المبادئ الذي تسترشد به العلاقات بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي المشاركة في الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي، لا سيما المادة الثانية، بشأن الكف عن التهديد باستخدام القوة، والمادة الرابعة، المتعلقة بالسلامة الإقليمية للدول، والمادة الثامنة، بشأن المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب".

وتلك هي الكيفية التي تبدأ بها الوثيقة.

غينيا الاستوائية، إستونيا، فنلندا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، كينيا، لاوس، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، زامبيا

اعتمد مشروع القرار A/62/L.42 بأغلبية ٣٩ صوتا مقابل ٧ أصوات، مع امتناع ١٠٠ عضو عن التصويت (القرار ٦٢/٤٣).

[بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية إيران الإسلامية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين الذين يرغبون في تعليل التصويت بعد التصويت أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت محددة بـ ١٠ دقائق وينبغي أن تُدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد أنشور (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): صوت وفد بلدي مؤيدا مشروع القرار بشأن الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان، A/62/L.42. وقمنا بذلك على أساس أن مشروع القرار يؤكد من جديد مبادئ وأهداف

أن تحذو حذوهم. واطلب إلى الأعضاء ألا يؤيدوا هذا القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم بشأن هذا البند. تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/62/L.42، المعنون "الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان".

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بروني دار السلام، كمبوديا، كولومبيا، جزر القمر، جيبوتي، غامبيا، جورجيا، إندونيسيا، العراق، الأردن، الكويت، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مولدوفا، المغرب، ميانمار، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، قطر، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، الصومال، السودان، تركيا، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، اليمن

المعارضون:

أنغولا، أرمينيا، فرنسا، الهند، الاتحاد الروسي، الولايات المتحدة الأمريكية، فانواتو

المتنعون عن التصويت:

ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بربادوس، بلجيكا، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور،

ننحاز بالكامل إلى دعم حق اللاجئين الذين أُخرجوا من ديارهم في العودة. وما هذا الموقف إلا تعبير عن موقف بلادي الثابت إزاء المبادئ الأساسية للعدالة.

كنا نأمل أن يتم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين المعنيين وأن تكون علاقتهما منبثقة من مفهوم حُسن الحوار لتحقيق التنمية والازدهار، لكن بعد أن طُلب من المجتمع الدولي أن يقول كلمته في هذا البند، فإننا نؤيد ما يقضي به القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

إن بلادي تناشد كل الأطراف أن تحترم الإرادة الدولية والسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وحماية المدنيين. وبصرف النظر عن النتيجة التي سيُفضي إليها عرض مشروع القرار هذا، نحن ندعو الطرفين إلى تجاوز كل العقبات والتحديات من خلال التفاوض المباشر وأن يتم احترام مبادئ القانون الدولي والعُرف الإنساني.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في تعليق التصويت.

أحد الممثلين طلب ممارسة حق الرد. وأود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت مقصورة على ١٠ دقائق للبيان الأول و ٥ دقائق للبيان الثاني، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد مهديف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): في ممارستي لحقي في الرد، أود أن أذكر ما يلي.

أود أنؤكد على أن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة يكتسي بأهمية قصوى على الرغم من الجهود التي تبذلها بعض الدول. فالقرار يبيّن أن المجتمع الدولي يتمسك بشدة بتسوية الصراع على أساس السلامة الإقليمية لأذربيجان. والقرار بناءً ويأتي في الوقت المناسب، حيث أنه

ميثاق الأمم المتحدة لمعالجة الصراع في ناغورني كاراباخ وحولها. فهو يؤيد التسوية السلمية للصراع ويؤكد مبدأي احترام السلامة الإقليمية للدول الأعضاء وعدم انتهاك حرمة حدودها المعترف بها دولياً.

ويحدونا أمل صادق في أن يساهم اعتماد هذا القرار في دعم وتكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية ودائمة للصراع، يرضى بها الطرفان وتتماشى مع قواعد ومبادئ القانون الدولي.

وفي ذلك الصدد، لا نزال نؤيد جهود الوساطة الدولية في إطار فريق مينسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك المشاورات الثنائية بين الطرفين. ونحث كلا الطرفين على إزالة العقبات في وجه عملية السلام.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار هذا لأن جنوب أفريقيا تؤيد الجهود التي يبذلها فريق مينسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا نحو تسوية النزاع بين أذربيجان وأرمينيا، وبوجه خاص، المبادئ الأساسية لتسوية صراع ناغورني كاراباخ سلمياً.

وجنوب أفريقيا بوصفها عضواً في الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز والاتحاد الأفريقي، تشدد على السلامة الإقليمية لجميع الدول.

لاحظ وفد بلدي مع القلق التطورات الأخيرة في الإقليم، وتحديداً نشوب العنف بين الطرفين في ٤ آذار/مارس. ونحث الطرفين على العودة إلى المفاوضات على أساس قواعد ومبادئ القانون الدولي.

السيد بلخير (الجمهورية العربية الليبية): يعلم الجميع أن موقف بلادي المؤيد بشكل كامل لمفهوم السيادة الوطنية والحفاظ على الوحدة الترابية يحتم علينا أن ندعم الدول التي تزرع جزئياً أو كلياً تحت نير الاحتلال، وأن

نحن مندهشون ونعرب عن استيائنا العميق حيال الموقف الذي اتخذته البلدان المشاركة في الرئاسة، التي صوتت ضد القرار، حيث أن النص قد صيغ بعناية بناء على مفهوم التسوية التي شجعونا مرارا وتكرار على السعي إليها. وأشار الرؤساء المشاركون إلى مشروع الورقة وفقا للمبادئ التي أعدوها، والتي زُعم أنها تمثل أساس التسوية. ولا بد لأذربيجان أن تقول إن المشروع يتضمن إلى حد كبير خلافات ومسائل عالقة، بدلا من الوضوح. وتكتسي تلك الأولويات بأهمية قصوى.

وأحطنا علما بدعم الرؤساء المشاركين للسلامة الإقليمية لأذربيجان. ونرغب في الاعتقاد بأنهم سيلتزمون ببياناتهم. كما أعربنا عن أملنا في أن يحيط الرؤساء المشاركون، علما على النحو الواجب في إعدادهم للمشروع وفقا للمبادئ الأساسية، بموقف المجتمع الدولي كما أعرب عنه في القرار الذي اعتمد للتو ووفقا للقانون الدولي، الأمر الذي ينبغي أن يمثل الأساس لأنشطتهم.

ونود أن نشدد على أن أذربيجان ستستمر في الاسترشاد، في إعداد مشروع المبادئ الأساسية، بالمبادئ الواردة في القرار الذي اعتمد للتو.

ونود أن نعرب عن امتناننا للبلدان التي صوتت مؤيدة لقرارنا وأبدت دعما مبدئيا ووديا تجاه أذربيجان. ونحن لن ننسى ذلك أبداً.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٢٠ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.

يتمسك بالتوازن القائم على قواعد ومبادئ القانون الدولي. وهو يوفر لسكان إقليم ناغورني كاراباخ إمكانية للحكم الذاتي في إطار السلامة الإقليمية للدولة التي هو جزء منها. والقرار يعيد تأكيد حقوق السكان المشردين داخليا في عودتهم إلى مواطنهم الأصلية. ويطالب بانسحاب جميع القوات المحتلة من كافة الأراضي المحتلة في أذربيجان. ويعرب عن تأييده لجهود الوساطة التي تُبذل وفقا لقواعد وأحكام القانون الدولي.

ويبين القرار بوضوح لأرمينيا ومن يساندها أن تسوية الصراع لا يمكن أن تتم إلا على أساس السلامة الإقليمية لجمهورية أذربيجان. وإلى أن يدرك الجانب الأرمني ذلك، لن يتسنى التوصل إلى تسوية. ويتعين على الجانب الأرمني ومن يساندونه أن يدركوا أنه لا يمكن للمفاوضات أن تستمر إلا على أساس قواعد ومبادئ القانون الدولي.

ويوفر القرار منظورا واضحا لتحديد مركز إقليم ناغورني كاراباخ على المستوى الذي يتوخاه القانون الدولي، أي، على مستوى الحكم الذاتي في إطار السلامة الإقليمية للدولة. ويشير بصورة لا لبس فيها إلى المطالبة بعودة السكان الأذريين المشردين داخليا إلى إقليم ناغورني كاراباخ.

وما دامت أرمينيا ماضية في إملاء إرادتها متبعة سياسة الأمر الواقع وساعية إلى سلخ ناغورني كاراباخ عن أذربيجان نتيجة للتطهير العرقي بحق السكان الأذريين، فإنها لن تحقق السلم مع أذربيجان. ولا يمكن لمركز إقليم ناغورني كاراباخ أن يكون موضوع مفاوضات استنادا إلى الأمر الواقع. فالمركز لا يمكن البت فيه إلا عن طريق عملية ديمقراطية، بمشاركة جميع سكان الإقليم داخل أذربيجان. وذلك يقتضي تهئية ظروف موضوعية، مثل الانسحاب من جميع الأراضي الواقعة تحت الاحتلال، وإصلاحها وعودة السكان الذين أبعادوا بالقوة عن ديارهم.